إذن

سأل سائل فى مجلس النواب الانجليزى عن أمر المبشرين أمس فأجابه وزير الخارجية جوابا نحب أن نقف عند آخره ، لأن آخره خليق بالتفكير ، جدير بأن يزيل بعض الغموض الذى يحيط بموقف الوزارة المصرية من مسألة التبشير . فالناس يذكرون أن المبشرين أثاروا غضب الناس فى العام الماضى ، وأن هذا الغضب استطاع أن يصل إلى البرلمان وأن يثير لنفسه صدى فى مجلس النواب . والناس يذكرون أن رئيس الوزراء أراد أن يرد على هذا الصدى فأعلن أن الحكومة تفكر فى إصدار قانون يمكن الدولة من مراقبة التعليم ، ويمكنها بعد ذلك من اتقاء التبشير .

وانتظر الناس أن يصدر هذا القانون فى الدورة الماضية فلم يصدر ، وانتظر الناس أن يذكر هذا القانون فى خطبة العرش لهذا العام البرلمانى فلم يذكر ، وانتظر الناس أن يعرض هذا القانون على البرلمان فى دورته الأخيرة فلم يعرض .

وأثار المبشرون غضب المصريين مرة أخرى وكان غضب المصريين فى هذه المرة عنيفا ، وكان إجماعيا . فلم يكن بد من أن يصل إلى البرلمان ، ومن أن يحدث لنفسه صدى فى المجلسين ، ولم يكن بد من أن تتكلم الوزارة ومن أن تعمل لتسكت غضب المصريين وترد على صداه فى البرلمان . وانتظر الناس أن تتحدث الوزارة عن هذا القانون الذى وعدت به منذ عام فلم تتحدث وكتبنا نحن وكتبت الصحف الأخرى تطلب إلى الحكومة أن تصدر هذا القانون فلم تقل الحكومة شيئا ، ولكن صحيفتها لامتنا على ذلك أشد اللوم ، وأنبتنا على ذلك أشد التأنيب وزعمت أننا نطالب الحكومة بما لاقبل لها به وأننا نتحداها ونتعمد تعجيزها وإحراجها . ونسيت أن رئيس الوزراء نفسه هو الذى وعد بإصدار هذا القانون ، ثم ألح المصريون فى المطالبة بهذا القانون ووضع الوزراء أصابعهم فى آذانهم وأعرضوا عن هذا الأمر إعراضا . فالآن يخيل إلينا أن وزير الخارجية البريطانية قد حل بجوابه أمس هذا اللغز ، وأزال بجوابه هذا الغموض . فهو يعلن إلى

كوكب الشرق فى ٦ – ٧ – ١٩٣٣ .

سائله فى مجلس النواب الانجليزى أنه أذن للمندوب السامى فى أن يتحدث إلى ولاة الأمور من المصريين فى إمكان وضع نظام لمراقبة مركزية على بعض النواحى لأعمال المبشرين . ومعنى ذلك ، إن فهمنا لغة السياسة البريطانيـة أن المندوب السامى مفوض من حكومته فى أن يدرس مع حكومتنا أمر هذا التشريع الذى وعد به رئيس الوزراء منذ أكثر من عام ، والذى انتظره الناس منذ صدور هذا الوعد عن رئيس الوزراء ، فلم يظفروا به إلى الآن ، والذى كانت صحيفة الوزارة ترى مطالبة الحكومة به إسرافا عليها وتعجيزا لها ، وتعمدا لدفعها إلى الحرج والضيق .

وإذن فقد تفضلت وزارة الخارجية البريطانية فأذنت بالكلام فى هذا الموضوع وهى بالطبع لم تأذن للوزارة المصرية . فالوزارة المصرية أكبر وأكرم وأعز وأجل خطرا وأحرص على الاستقلال من أن تحتاج إلى مثل هذا الإذن ، أو من أن تتلقى هذا الإذن من حكومة أجنبية مهما تكن ، ومن الحكومة الانجليزية بنوع خاص . وأنت تذكر ذلك الرد التاريخى الخالد الذى أفحم به رئيس وزرائنا صدقى باشا رئيس وزراء الانجليز رمسى مكدونالد .

لم يصدر إذن وزارة الخارجية لحكومتنا ، وإنما صدر للمندوب السامى . وهنا نحب أن نبين موقف الوزارة من المندوب السامى بعد هذا الإذن ، ما هو ؟ وكيف يكون ؟ وأى الفريقين يبدأ فيتحدث إلى صاحبه فى وضع هذا النظام الذى يمكن الدولة من مراقبة التبشير والمبشرين ؟ أهو المندوب السامى الذى سيتقدم أو تقدم بالفعل إلى الوزارة فقال لها إن أمر المبشرين قد عظم خطره ، واشتد شره ، وأصبح مضيعا لسيادة الدولة المصرية ، معرضا أمنها للاضطراب ونظامها للفساد . والرأى أن تستطيع الدولة المصرية مراقبة المبشرين فى بعض ما يأتون من الأمر . فتعالى نتحدث فى هذه المراقبة كيف تكون ؟ وإلى أى حد ينبغى أن يتسع سلطانها وما الثمن الذى يمكن أن تدفعه مصر لتكون هذه المراقبة ؟ أم هى الحكومة المصرية قد تقدمت إلى المندوب السامى فقالت له : أمر المبشرين قد عظم ، وشرهم قد انتشر ، وضاق به المصريون جميعا ، وأن المعارضة وهى الأمة كلها كما تعلم تلح فى أن يصدر قانون يمكن الدولة من مراقبة التبشير والمبشرين .

والظاهر أن المعارضة محقة فيما تطلب ، وأن الحكومة ستضطر إلى حرج شديد إذا لم تقبل هذه المعركة ولم تصدر هذا القانون . فهل لك فى أن تستأذن الحكومة البريطانية لعلها لا تكره أن نبدأ بالحديث فى هذا الموضوع ؟ أم سكت المندوب السامى وسكتت

الحكومة المصرية حتى خطر هذا الرأى لوزارة الخارجية البريطانية بعد ما رأت من غضب المصريين وإلحاحهم فكلفت مندوبها السامى فى أن يتصل بالحكومة المصرية ويتحدث معها فى أمر هذا القانون ، ونحب أن نعلم أبدأ المندوب السامى بالفعل هذا الحديث أم لايزال صامتا يراقب المبشرين من كثب وينتظر ؟ وقد ظهر تصريح وزير الخارجية فى الصحف أن تقول للوزارة : لقد نشرت الصحف أن وزير الخارجية صرح فى مجلس النواب بأنه أذن لك فى كيت وكيت ، وقد وقع هذا الخبر من النفوس موقعا حسنا ، لأنه سيمكننا من أن نقول للمعارضين : ها نحن أولاء نقبل المعركة ونجد فى إصدار القانون الذى كنتم تطلبونه تعجيزا لنا وإحراجا . فهل تسمح بأن نبدأ الحديث فى هذه المراقبة كيف تكون وإلى أى حد ينبغى أن تتسع والى أى حد ينبغى أن تضيق ؟ كل هذه الأشياء يجب أن نتبينها وأن نعلم وجه الحق فيها ، ونريد أن نعتقد أن الحكومة المصرية هى التى بدأت الحديث فى أمر هذا القانون وأن إذن وزير الخارجية لم يصدر إلى المندوب السامى إلا إجابة لطلب الحكومة المصرية . نريد أن نعتقد هذا ولكنا نأسف حقا لأن الحكومة المصرية اثرت هذا الصمت العميق وتركت صحفها تذكر التعجيز والإحراج وتظهر هذا القانون كأنه شىء لا سبيل إليه ، ولا أمل فيه حتى ساءت الظنون وشعر الناس بعجز الحكومة عن الوفاء بوعد رئيس الوزراء للبرلمان . وأنه لمن المؤلم حقا أن يطلب المصريون شيئا لهم الحق فى أن يطلبوه وأن يلحوا فى الطلب فلا تنبؤهم الحكومة حتى بأنها آخذة فى السعى إلى تحقيق ما يرجون وإجابتهم إلى ما يطلبون حتى إذا استشعر المصريون اليأس من تحقيق هذا الأمل ، أنبأهم وزير الخارجية البريطانية بأن الأمر ليس مستحيلا وأنه قد أذن للمندوب السامى فى أن يتحدث إلى الحكومة المصرية فيه .

وشىء آخر نحب أن نعرفه : باسم من يتحدث المندوب السامى ؟ أباسم الحكومة الانجليزية وحدها ؟ وإذن فهل بدأت حكومتنا تتحدث إلى الحكومات الأجنبية حديثا مباشرا فى هذا الموضوع . أم باسم الأجانب جميعا ، وإذن فهل قبلت حكومتنا مذهب الانجليز فى أنهم هم الذين ينبغى أن يتحدثوا عن الأجانب وينوبوا عنهم فيما قد يكون بيننا وبينهم من حديث . وإذن فوزارة خارجيتنا إنما أنشئت لتتحدث إلى الانجليز ، لا إلى غيرهم ، وإذن ففيم المفاوضات هنا وهناك ؟ وفيم المراسم التى لا تحصى ؟ وفيم النفقات التى لا تطاق ؟ أم هل تقف الحكومة الانجليزية من هذه المسألة موقفها من مسألة الدين فتؤيد وجهة النظر المصرية وتسند مصر الضعيفة حين تريد أن تتحدث إلى الدول فى هذا الموضوع .

كم كنا نود لو سلكت الحكومة المصرية فى هذا الموضوع مسلكها فى غيره من الأمور التى تمس الأجانب فهيأت قانونها ثم عرضته على الجهات الأجنبية المختصة وفاوضت فيه على أنه موضوع عادى ، لا يحتاج إلى أن تعقده السياسة القائمة بيننا وبين الانجليز ، والطريف الظريف أن الأمر لا يقف عند هذا الحد ، فوزير الخارجية البريطانية ينبئنا بأن مباحثات تجرى الآن مع مجلس اتحاد المبشرين فى هذا الموضوع . فمن الذى يجرى هذه المباحثات مع مجلس اتحاد المبشرين ؟ أهى الحكومة المصرية ، وإذن فعلى أى قاعدة ؟ ومتى كان اتحاد المبشرين هيئة سياسية تفاوضها الحكومة المستقلة ذات السيادة فى إصدار ما تريد إصداره من القوانين .

أهى الحكومة الانجليزية ؟ وإذن فمن الذى وسطها فى هذا الأمر ؟ وهل بلغ من أمر المبشرين من الخطر فى مصر أن لا نراقبهم لندفع عدوانهم إلا بعد مفاوضة يتوسط فيها الانجليز .

إن هذا الموقف غامض جدا ، يحتاج إلى توضيح فهل للحكومة أن تصدر بيانا يمحو هذا اللبس ويزيل هذا الغموض ، ويؤكد للناس أن الوزارة التى أفحمت رئيس الوزراء الانجليزى لا تعجز عن إقناع الدول الأجنبية بحقها فى مراقبة التعليم وغير التعليم مما يقع فى أرضها ، لأن هذا الحق نتيجة طبيعية للسيادة والاستقلال .